٧ آب

في "٧ آب"، يوم الشهيد الكلداني السرياني الآشوري..
نواصل النضال من أجل عراق ديمقراطي حر وضمان حقوقنا المشروعة "ح.د.آ"

السابع من آب يوم الجلل

أويا أوراها

حيث يستذكر جميع أبناء شعبنا الكلدوآشوري السرياني في كل يوم شهداءهم الأبرار الذين سقطوا على مذبح الحرية والذين يسقطون وحتى الساعة نصرة لقضاياهم القومية والوطنية السامية كما يحتفي بهم رسميا في يوم " السابع من آب الاغر" إجلالا لأرواحهم الخالدة وإكراما لدمائهم الطاهرة التي روت أرض الجدود " بيت نهرين" إبتداءا من " شهداء مذبحة سميل عام ١٩٣٣" التي راح ضحيتها الآلاف أو لما سبقها من شهداء الضمير وما تلاها الى يومنا هذا، تلك المجزرة الشنيعة التي تعد وعن حق وصمة عار في جبين مقترفيها ومموليها من خونة الوطن " العراق" وعملاء الأستعمار الأنكليزي ومن آزرهم وشاركهم فيها من سماسرة العمل القومي وأذلائه من المحسوبين على شعبنا.

هذه المجزرة الوحشية على الرغم من جهل أغلب العراقيين بها كانت ولاتزال عنوانا ورمزا للأبادة العرقية لما أحتوته من وسائل ليس على صعيد التفنن في القتل فقط بل لما مورس فيها من أساليب أجرامية رذيلة كالتمثيل بالجثث وتشويهها وانتهاك الأعراض وقتل الحوامل بطرق وحشية بشعة عبر بقر بطونهن ناهيك عن التعذيب الجسدي وعمليات القهر السياسي والصهر القومي والترهيب النفسي وكل ذلك كان من أجل القضاء على آمال وتطلعات امة عريقة والأجهاض على حقوقها القومية المشروعة وما كان يتملكها أيضا من طموح صوب أعادة أمجاد العراق، لكن ومع كل تلك المحاولات غير الانسانية التي مورست ومن دون حق تجاه شعبنا الكلدوآشوري السرياني حيث لم يكن باستطاعتهم بتر الحبل أو الرابط السري الذي يعتبر سر وجود وديمومة شعبنا الخالد على أرضه التاريخية "بين النهرين" مهد الحضارات ومنبع المدنية التي ينوي أعداء الوطن وأعداء شعبنا الأصيل عبر عنجهيتهم وتهورهم الشوفيني قطع ذلك الرابط الذي هو بمثابة صخرة الأيمان القومي وقاعدته الصلدة التي عليها كانت تتهشم عنجهياتهم مهما بلغت شراستها بل العكس كانت تزيد شعبنا أصرارا على التجذر وأثبات الوجود وذلك عبر تشيكله لمؤسسات وتنظيمات قومية وتثقيفية ذات توجهات هادفة تعمل على شد الجماهير بأرض الجدود والشد على أياديهم بعدم مغادرتها مهما بلغ سعير الأوباش تجاهه وكانت تلك التنظيمات ولاسيما السياسية منها كالحركة الديمقراطية الآشورية " زوعا" المناضلة بمثابة الرد الشافي لأولئك المتوهمين الذين صعقوا بنضالها لتقول لهم " أنا أناضل فأنن أنا موجود" وصدق الشهيد يوسف توما وهو أحد موسسي ومفكري الحركة الديمقراطية الآشورية ونقلا عن شهود عيان حينماقادوه ومن معه كي يعتلوا أعواد المشانق في عام ١٩٨٥ قائلا مقولته المأثورة والتي بالفعل تحققت "سوف تعلوا رؤوسنا أعواد مشانقكم وستطأ رؤوسكم أقدامنا" لينال بعدها وبصحبة رفاق دربه الميامين أكليل الشهادة كما نالها من قبلهم رفاقهم في ميدان العمليات بشمال الوطن عام ١٩٨٤ الذين وقفوا صامدين في قرية "هجركي" مقاومين أزلام النظام المقبور ليسطروا بوقفتهم أروع ملاحم البطولة والفداء لتمتزج دمائهم بدماء مئات الآلاف المؤلفة من أسلافهم الشهداء الذين سقطوا في قضاء سميل وطور عابدين وأورميا وبعقوبة والحبانية والفلوجة وقرية صوريا وهسانة... ألخ ليخطوا أجمعين بدمائهم الزكية شعار الأتحاد السامي الذي لم ولن تتهاوى أركانه أبدا بصرخة هنا أو بجرة قلم هناك كون وحدة شعبنا هي ازلية وربانية كونها تنحدر من عرق مترسخ ذي جذع واحد شامخ وأصيل لا فرع له ولا فرعين ولغة واحدة وتراثا وعادات وتقاليد لها خصوصيتها كما ويجمعهم تاريخ ومصير مشترك على أرض الأجداد المعمدة بدماء الأطهار الكلدوآشورية السريانية، كل هذه عبارة عن مقومات عظيمة لها قدسيتها لشعب عظيم واحد موحد ومتكامل له من القوة لردع كل تلك المجاميع الهدامة التي تنشط بين الحين والحين مشاركة أعداء هذه الأمة على هدف واحد مستميتين لأجله وهو بث الفرقة والأنقسام داخل البيت الكلداني الآشوري السرياني، لكن أهل العزم الذين على قدرهم تأتي العزائم تمكنوا وكما وعدونا دوما من كسر شوكة مجاميع فرق تسد وهشمت أقلامهم المريضة جراء الفعل السوي والنضال النظيف من لدن ذوي الفكر القويم والنهج السليم الذي يتجلى داخل صفوف الحركة الديمقراطية الأشورية " زوعا" التي تقود العمل الوحدوي بكل أخلاص وتفان على المستوى الوطني والقومي ومن على المنابر والميادين السياسية والثقافية والأجتماعية والأعلامية ليكون ثمن ذلك العمل أو الكفاح النزيه عشرات الشهداء الذين وهبوا أرواحهم قربانا على مذبح حرية ووحدة شعبنا في دهوك وأربيل ونينوى وكركوك وبغداد والبصرة ليكونوا نبراسا لنا وأمتدادا لمن سبقوهم من الخالدين الذين يزينون سماء النهرين . ويخلودهم المجيد تحتفي أمتنا الكلدوآشورية السريانية ممجدة ذكراهم في" السابع من آب" من كل عام..

عزيزي القارئ الكريم وبما أن الشيء بالشيء يذكر ألا وهو كم كانت نفوسنا تواقة للأحتفاء أو أحياء مناسباتنا القومية في أرض المهد "العراق العزيز" والتي كانت حلما يراود الكثيرين وكان من المستحيل أحياؤها الا في السر وسببه الدكتاتوريات الدموية المتعاقبة ألتي توالت على سدة الحكم في العراق والتي أعتبرتها خطا أحمر وتدخل في أطار المؤامرة على النظام وخيانة الوطن!!!! لكن هذا الحلم قد ترجمه المناضلون الحقيقيون على أرض الواقع وبالفعل تم تحقيقه على ايادي الابطال من أنصار الحركة الديمقراطية الآشورية " زوعا" في عام ١٩٩١ ولأول مرة بعد الأنتفاضة الآذارية يوم أحييت الجماهير الكلدوآشورية السريانية ذكرى شهدائها في يوم "السابع من آب" في محافظة دهوك بأقليم كردستان العراق ولتمتد اليوم وبعد زوال الطغاة إلى أغلب محافظات عراقنا الحر... لكن يبقى الشيء الأهم الذي من الواجب أستخلاصه من عبرة احياء هذه المناسبة الا وهو ان ملف جميع الذين نالوا أكليل الشهادة لما قبل شهداء عام ١٩٣٣ ومرورا بمجزرة سميل وما بعدها وحتى الساعة لا تزال مفتوحة بمجرد ما يتم أستذكارها لكن من دون أية مفاضلة هذا على ذاك كونهم جميعهم ملفا واحدا وجميعهم سقطوا غدرا وغبنا وستأتي الساعة وبهمة الغيارى التي سيتم فيها وضع ذلك الملف على طاولة المفاتحة وحينها سيكون لكل حادث حديث، كما وعلينا ألا نتجاهل حتمية الواجب القومي التي تفرض علينا الأبتعاد عن أساليب التشنج والمفاضلة أوالتظاهر والمغازلة هذا أن كنا بمستوى المسؤولية..

وختاما وقفة اجلال وأحترام لجميع شهداء شعبنا الكلداني الآشوري السرياني في يومهم الجلل " السابع من آب" وتحية حب وتقدير لشهداء شعبنا العراقي العظيم.

باختصار

الوصول الى الهدف

خالد القيسي

الظاهرة السياسية بتجاذباتها واجندة الاحزاب والتيارات المتناحرة اراها تسير بل تخرج عن مسارها الطبيعي وتعيش حالة من الضبابية والفوقية والغريب فيها إنها غير ثرية وشذت عن جادة خلاف مابعد الولادة القيصرية واستمرارها.

والخوف الحقيقي من ان تنحرف..! ومن وراء ذلك؟ كثيرةً هي المغالطات والخلافات التي لايمكن العبور عليها رسختها الاحداث والمناوشات وجرفت البعض في متاهات قد تصيب "او اصابت" العملية السياسية برمتها بأمراض لايمكن علاجها او الخروج منها بسهولة رسمت الاضرار في عقل وضمير مرتكبيها ومؤججيها.. من طائفية.. ومذهبية.. ولجاج وعناد.. واللهاث وراء المنافع والمصالح.. بل السير حسب ظروف القائمة والتيار والتي تحرك من وراء الحدود.. والكل يتشدق بحب الوطن وسلامة اراضيه ومياهه وسيادته ووحدته.. وايضا اصلاح حال المواطن..! والاكثر تتحرك على خط التخريب والفساد وافشال مهمة قيام حكومة وطنية انتخبها الناس..! ولم نحصد سوى شر المتأدلجين سفاهة وسوء خلق الفضائيين بافسادهم عقول عامة الناس وهم من اشد اعداء المؤمنين بعدالة ترسيخ النهج الجديد.. وكذلك الكثير من الذين رفعوا راية التغيير والاصلاح اساءوا الى البلد واهله بأعمال تنم عن جهل ماهم سائرون فيه..

اذ ان يتشظى الجمع الى فرق واهواء تبعد البعض عن الآخر وبمثل مانشهده في واقع حال يشغلهم ويستنفذ جهدهم فيما بينهم ربما يؤدي الى ضياع الهدف الاسمى.

لقد آذانا الجهل وعدم الفهم وبعد المعرفة عما نريد من ان نحافظ على مشروعنا المستهدف وهو الاخطر وفق التحرك بالمفاهيم العقلية والمتابعة من ان لا نقف بوجه الحقائق معاندين وكأن على الابصار غشاوة من الماضي القريب.. ان قضية الحكم من الأهمية تاريخيا وعقائدياً من ان نبعد عنها الفراغ وقطع الطريق على ذوي النوايا السيئة والفاسدة والتي تريد بنا شرا كتلك الوسائل المريضة من "الفضائيات" الضالة منها والمأجورة وسد الذرائع امام الفتن التي تنال من مشروعنا النهضوي. بعد سقوط الصنم من السجن والتغييب المنظم والممنهج.. اذ ان المرحلة تتأثر بالمشروع الاقليمي والعالمي فضلا عن الحواجز التي يضعها البعض في تداعيات ونتائج على مستوى السلوك والفكر من ان تحتل القائمة الاكبر بعد الانتخابات في البرلمان من تسلم المواقع الحساسة في الدولة والحكومة..

وان افرزت التجربة بعض الطارئين والجهلة في مواقع مهمة اصبح اقتلاعهم بسبب قضية الفساد المالي والاداري سببا في تخريب وتشويه الكثير من معالمها.

ان التعامل مع الازمات هي اعادة المحاسبة لاعتبارات مستقبلية وجوهرية ينتج عنها حكومة سليمة وقوية لاتحتكر ولا تنفرد، حازمة مع الارهاب والتكفير تنهظ بالمشروع الاصلاحي التنموي.

ان الخطأ في فهم اسباب عدم تشكيل حكومة منتخبة بعد كل هذه الفترة بدقة وجدية تجعلنا لا ننتكس او نيأس بعظم المسؤولية.. فالجدل وتباين الآراء وبعد المسافات والتعثر والخطأ هو السيرة والطريق لاستئناف المسيرة بفهم وبناء جديد.. على الآخرين والعرب شديد.. فبالصبر والتميز يظهر ويتحقق خلال الاوضاع الصعبة عراق جديد بتجربة رائدة يراد لها ان تطمس.. بعد فترة اعتبرها غربلة حتى يذهب الزبد.. وتبقى الصفوة المتسلحة بقوة الايمان والثبات عليه.

مقترح اختيار مسيحي رئيسا مؤقتا لمجلس النواب العراقي.. أبعادٌ ومعانٍ

شليمون داود أوراهم

مما لا شك فيه أن العملية السياسية في العراق اليوم تكاد تبلغ من التعقيد بما يؤهلها لدخول كتاب غينيس للأرقام القياسية من ناحية الفترة الأطول لتشكيل حكومة في بلد عضو في المنظومة الدولية "الأمم المتحدة"!!.

فقد جرت الانتخابات العامة الأخيرة في العراق في ٧ آذار من العام الحالي ٢٠١٠، ونحن اليوم في مطلع آب ٢٠١٠، ما يعني مرور نحو خمسة أشهر على هذه الانتخابات، ولما تزل الحكومة الجديدة لم تتشكل!!. وأرجو من القارىء الكريم، ولا سيما المطلع على بعض الثقافات الأجنبية،!! الا يتبادر إلى ذهنه عقد مقارنة مع الانتخابات البريطانية التي جرت قبل فترة حيث تم تشكيل الحكومة بعد أيام معدودة من ظهور النتائج.. لا بل أن الحكومة الجديدة شهدت بعد أيام معدودة أخرى من تشكيلها استقالة أحد الوزراء!!. لندع ذلك جانبا، فنقول: إن الانتخابات العراقية الأخيرة أسفرت عن تقدم ثلاث كتل سياسية بمقدار متقارب مع مشاركة ثلاث أو أربع كتل أخرى بعدد أقل من المقاعد.. الأمر الذي أفضى، مع تفسير المحكمة الاتحادية لمصطلح الكتلة الأكبر، إلى عملية من الشد والجذب، مع تدخلات إقليمية واضحة "شرقا وغربا.. شمالا وجنوبا، وجنوب غرب"!!.. قادت بدورها إلى نوع من الفراغ الدستوري شئنا أم أبينا، وصار الحديث عن حكومة تصريف.. أعمال، وما ترتب على ذلك من فراغ أمني يرافقه فراغ تشريعي وتنفيذي وخدماتي.. بل وحتى قضائي!!.. وبما جعل من البلد أن يكون على كف عفريت!!. والأسماء الأبرز في المعادلة التي أفرزتها الانتخابات الأخيرة كانت القائمة العراقية ودولة القانون والائتلاف الوطني إلى جانب قوائم أخرى وطنية وقومية مهمة يمثل بعضها مكونا دينيا وقوميا عريقا في العراق. وما شهدته الأشهر الخمسة الماضية كان فعلا مثيرا للدوار و"دوخة للراس" مضافة إلى الرفاهية التي يعيشها المواطن من غياب التيار الكهربائي وحتى الماء عن بعض المناطق فضلا عن الضعف المزمن لباقي الخدمات!!، فتارة نسمع عن التحالف بين هذه القائمة وتلك، وتارة أخرى بين قائمة أخرى والأولى، أو بين الثانية والرابعة، أو بين الأولى والثالثة أو بين الأولى والرابعة.. أو بين الثانية والثالثة!!.. والعقدة تكمن تحديدا في منصب رئيس الوزراء.. الذي يلي رئاسة البرلمان ورئاسة الجمهورية دستوريا.. لكنه يسبقهما تتابعيا!!.. على أن يتم ذلك في صفقة واحدة.. يليها تشكيل الحكومة لاحقا!!.. يا لها من دائرة مفرغة نعيشها منذ خمسة أشهر عجاف. ولما كان العراق الجديد قائما على النظام النيابي "البرلماني" فقد صار مجلس النواب "البرلمان" ورئاسته بمثابة مفتاح الحل والمدخل إلى تحقيق الانسيابية والشفافية في إقرار باقي الخطوات والتحديدات. وقد برزت في الأيام الأخيرة، ومن ضمن الأفكار الكثيرة والمثيرة!!، فكرة اختيار رئيس مؤقت للبرلمان العراقي بدلا من رئيس السن، لكي يتمكن هذا البرلمان استئناف جلساته والمباشرة بعمله.. وممارسة صلاحياته التشريعية والرقابية الدستورية على أمل تسريع تشكيل الحكومة والحفاظ على مصداقية النواب الجدد الـ "٣٢٥" أمام ناخبيهم وأمام الشعب العراقي. ومن ثم تبلورت هذه الفكرة، وبحسب إطلاعي على بعض التفاصيل، من خلال الائتلاف الوطني العراقي ثم قائمة العراقية.. وأخيرا الكتلة الكردستانية الموحدة على أن يكون الرئيس المؤقت شخصية محايدة من الناحية القومية والدينية والطائفية وحتى السياسية: "مستقلا أو مسيحيا".. هكذا ورد في الأنباء وفي سبتايتل بعض الفضائيات. ثم تطورت الفكرة أن يكون مسيحيا.. وبالتحديد من قائمة الرافدين "للحركة الديمقراطية الآشورية".. وكتحصيل حاصل "رئيس القائمة والسكرتير العام للحركة.. السيد يونادم كنا". ولما كانت قائمة الرافدين تتقدم ممثلي شعبنا "المسيحي" الكلداني السرياني الآشوري في مجلس النواب العراقي الجديد امتدادا لتمثيلها له في السنوات الماضية.. ونظرا لما تعرض له شعبنا الذي تمثله قوميا ودينيا من تحديات معروفة للجميع بعد ٢٠٠٣، فإننا نريد هنا أن نتوقف عند هذا المقترح (تولي رئيس قائمة الرافدين "المسيحية" منصب الرئاسة المؤقتة لمجلس النواب في ظل التعقيدات الحالية).

فإذا كان قبول هذا الموقع مقرونا باحترام هذه الكتل والقوائم لتاريخ ومكانة هذا المكون العراقي الأصيل.. فضلا عن اقترانه أيضا برضا وموافقة جميع الأطراف والقوائم الفائزة والمؤثرة في العملية السياسية القائمة اليوم، ومنسجما مع تطلعاتها وبما يساهم في استئناف العملية السياسية بشكل دستوري وانسيابي شفاف على طريق التسريع في تشكيل الحكومة الجديدة بما يخدم الشعب العراقي الطيب المعاني منذ عقود وسنوات مستمرة حتى اليوم.. فأهلا وسهلا بهذا التشريف الذي نستحقه.. ونحن أهل له بما هو معروف عنا من نزاهة ومصداقية وحيادية ووطنية ومساهمة فاعلة ومؤثرة في تاريخ العراق قديما وحديثا "وسنناقش مسألة" المؤقت "بعد سطور". أما إذا جاءت هذه الفكرة على طريقة "كلمة حق يراد بها باطل" و"الغاية تبرر الوسيلة".. وكانت مجرد مناورة سياسية تهدف إلى تمرير بعض الأجندات أو تهميش كتلة أو قائمة أو شخصية معينة على حساب كتلة أو قائمة أو شخصية أخرى، فأقول: لا وألف لا لهذا المنصب المهم لشعبنا في العراق الجديد.. فإننا كشعب كلداني سرياني آشوري "مسيحي"!!.. لا نريد هذا التشريف طالما أنه يهدف إلى "لوي" ذراع طرف معين وإبعاده أو تهميشه.. لأنه أمر سيجعلنا ندفع ضريبة جديدة نحن في غنى عنها.. وإن شعبنا اليوم تحمل من المعاناة ما يكفيه ويوفر عليه تحمل مسؤولية جديدة تجعله، من جديد، وقودا لصراع آخر لا ناقة له فيه ولا جمل.. مثلما تجعله جزءاً من المشكلة لا جزءاً من الحل. إننا باختصار.. نتشرف أن نكون موضع نزاهة ومصداقية في العراق الجديد بكل تعقيدات العملية السياسية فيه.. فهذا حقنا الشرعي والتاريخي.

لكننا، وكما أسلفنا قبل قليل، لا نرضى أن نكون وقودا لمعركة جديدة ندفع ثمنا لها بالاستهداف تهديداً وقتلاً وتهجيراً وإقصاء!!. هذا من جهة، ومن جهة أخرى.. فإذا كانت القوى والكتل والقوائم السياسية الفعالة اليوم تجد في المكون أو المرشح المسيحي، ومن ذلك قائمة الرافدين، من النزاهة والمصداقية والحيادية ما يجعله حلاً مناسباً للعقدة القائمة حاليا، فلماذا يكون هذا الإجراء مؤقتا لا دائميا "لدورة تشريعية كاملة"!!.. لماذا يكون شعبنا بهويته الدينية وهويته القومية وممثليه في العراق الجديد بمثابة "اللاعب الاحتياط الذي يشترك في المباراة في الربع الساعة الأخيرة لأغراض تكتيكية، أو في الدقيقة الأخيرة لغرض إضاعة الوقت"!!!.

لماذا لا نكون حلاً جذرياً لمرحلة دستورية كاملة لا سيما أن لا شيء يعوزنا أو ينقصنا كأبناء أصلاء للعراق ابتداءاً من دور شعبنا في حضارة ما بين النهرين "ملوك ومبتكرون وحكماء وأطباء وفلاسفة وأدباء ومترجمون" وانتهاءاً بدورنا في البناء.. ومن ثم في تقديم التضحيات الثمينة وفي مقدمتها الدماء الطاهرة وعلى مدى عقود ممتدة من الزمن البائد إلى الزمن اللاحق.. لا سيما أن الدستور العراقي لا يمنع تولي "مسيحي" منصباً رئاسيا، مثلما لا يتضمن ما يمكن توصيفه بالـ"الرئيس المؤقت"؟؟.

إذن أما أن نكون جزءا من الحل فيحضى شعبنا بما يستحقه في العراق الجديد.. أو أن لا نكون جزءا من المشكلة فننال من الأذى المتجدد ما لانستحقه أبداً!!.

مستقبل العراق صنع ايديكم

حميد الموسوي

تبعات تأخر تشكيل الحكومة العراقية هل حسبها المسؤولون كما يحسبها المواطن البسيط؟ وهل نالتهم عواقبها كما نالته؟.

ها هو التدهور الامني يعود وبقوة وفي هذه المرة يتحدى القوات الامنية ويضربها في عقر دارها، فبعد تفجيرات العبوات في الشوارع والساحات العامة التي شهدتها الشهور الثلاثة المنصرمة، وبعد الاعتداءات التي تعرض لها زوار الشعبانية في كربلاء، وبعد اغتيال رجال دين بارزين في الفلوجة والرمادي، وبعد تفجير مكتب قناة العربية الفضائية...

كل ذلك جرى خلال شهر تموز ها هي يد الارهاب تجهز على السيطرات العسكرية في قضاء الاعظمية وتتمادى في اجرامها وخستها فتعمد الى التمثيل بجثث الشهداء ومن ثم اشعال النيران فيها! وهاهي السيارات المفخخة تعود لتهز الكوت مركز محافظة واسط في حين يتجدد اطلاق الهاونات على مناطق في بغداد ويستمر تفجير العبوات في كرخها ورصافتها.

لاشك ان التهاون في التعامل مع المجرمين واطمئنانهم باطلاق سراحهم او تهريبهم احد العوامل الرئيسية في استهتار وعصابات الجريمة المنظمة ومن يدعمها، لكن المشجع والدافع الاكثر خطورة هو غياب السلطة بسبب انشغال المسؤولين في معضلة تشكيل الحكومة التي مضى عليها اكثر من اربعة شهور الامر الذي ادى الى تراخي الاجهزة الامنية بكل فصائلها منتظرة انفراج الازمة وهل سيفوز بتشكيل الحكومة من يوافق هواه هواها. وليست قوى الامن الداخلي او الحرس الوطني او الشرطة الوطنية الوحيدة التي شملتها تداعيات تأخر تشكيل الحكومة، ابدا فقد انتشرت تبعات هذا الوباء وعششت في كل مفاصل الحياة وفي مقدمتها الوزارات ومؤسساتها ودوائرها ومن اعلى المستويات الى ادناها، فقد دخل الجميع في غيبوبة وغفوا في سبات عميق اوقف عجلة المشاريع بل حتى عجلة الاعمال الروتينية اليومية حيث رفع الجميع شعار "بعد تشكيل الحكومة" ليكون جوابا لكل سؤال وردا على كل اعتراض. والخوف كل الخوف ان يصل الى رواتب "الغلابة" فتتوقف الى ما بعد تشكيل الحكومة. نقول رواتب "الغلابة" فقط لأن رواتب ومخصصات الكبار خطوط حمر بل مشتعلة لايمكن الاقتراب منها وآيات منزلات لايجوز النقاش فيها والمساس بها.

ازمة تشكيل الحكومة لم تأت من فراغ وزادها تعقيدا دخول مؤثرات جديدة كلما مر الوقت على ان ازمة الثقة بين قادة واعضاء الكتل والاحزاب والائتلافات تأتي في مقدمة هذه التعقيدات، اذ رافقت هذه العقدة مسار العملية الديمقراطية منذ سقوط السلطة السابقة في كل محطاتها وان كانت تخف حينا وتشتد حينا آخر، يساعد على استعارها ضعف قدرة وارادة بعض السياسيين على احتوائها، وعبور مسببات الشك والتحول الى ثقافة التضحية والأيثار وتغليب المصلحة العامة المتمثلة باخراج العراق من دوامة العنف والخراب والدمار، وتعويض شعبه واعادة الحياة الطبيعية في كل مفاصلها. خاصة وان عامل الوقت لايصب في مصلحة لاحد غير اعداء التجربة الديمقراطية اذ لم يبق سوى ثلاثة اسابيع على انسحاب القوات الامريكية من العراق وهذا ما اكده الرئيس الاميركي بارك اوباما في خطابه الاخير حيث حدد ٢٠١٠/٨/٣١ موعد لانسحاب القوات الاميركية حسب مقررات الاتفاقية الامنية العراقية الاميركية.

لاشك ان هذا الانسحاب سيحدث فراغا عسكريا في الساحة الامنية العراقية وسيشكل عاملا مشجعا لقوى الشر في الداخل والخارج ولكل الساعين للاطاحة بالعملية الديمقراطية، فكيف اذا اضيف لهذا العامل المشجع وجود فراغ سياسي.

وحكومة تصريف اعمال ضعيفة وركود ميداني وتراخي في كل اجهزة الدولة انتظارا لتشكيل الحكومة؟!.

لهذه الاسباب وغيرها يتعين على القادة السياسيين ان يضعوا مستقبل العملية السياسية الديمقراطية فوق كل اعتبار وان يغيروا حوارات الشروط المسبقة والافضليات الى اسلوب المرونة البناءة، وليس معيبا او ضعفا خفض الجناح واعطاء بعض التنازلات بل فخرا كبيرا ما دامت النتيجة تصب في خدمة العراق وشعبه الوفي. وليكن قادة العمليةالسياسية على اختلاف اهوائهم ومشاربهم على ثقة تامة ان مستقبل العراق من صنع ايديهم لا من صنع اميركا ولا من صنع دول الجوار وستلعن الاجيال كل من تسبب في ضياع فرصة العملية الديمقراطية وساهم في تأخير عملية البناء والنهوض.